الاتحـاد الأوروبـي في ظـل النظـام التجـاري العـالمي الجديـد (ص ص 85–108)

European Union under the new global trading system

د. سايحي الخامسة * د. طويل حدة د. رحال إيمان
جامعة العربي التبسي–تبسة– المركز الجامعي – ميلة– جامعة محمد خيضر–بسكرة
saihikamsa@yahoo.fr touilhada@yahoo.fr rahal.imene@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2018/10/20 تاريخ القبول: 2018/12/18 تاريخ النشر: 2019/01/15

ملخص:

تتسابق الدول المتقدمة والنامية للانطواء تحت راية تكتل اقتصادي دولي فاعل لتعظيم مكاسبها التجارية وتحقيق أكبر قدر من المنافع الاقتصادية، وفي نفس الوقت تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها الإطار الوحيد المنظم للعلاقات التجارية الدولية، وهذا ما أدى إلى تزايد وتعدد توجهات السياسات التجارية الدولية مما يخلق تضارب بين مبادئ المنظمة العالمية للتجارة والتزامات السياسة التجارية للتكتلات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، السياسة التجارية، الحمائية التجارية، الحرية التجارية، النظام التجاري الدولي.

تصنيف **JEL** : E61, F02, F15, H77

Abstract:

Developed and developing countries are racing to coming to the fore under the banner of an effective international economic bloc to maximize their trade gains and achieve the greatest economic benefits. And seeking to join the WTO the only formal framework for international trade relations. With the increasing number of international economic blocs, international trade policy trends are becoming increasingly diverse, creating a conflict between the principles of WTO and commitments of commercial policy of blocs.

Keywords: European Economic Union ; Trade policy; Trade protectionism; Trade freedom; international trading system.

Jel Classification Codes: E61, F02, F15, H77.

*:المؤلف المرسل: سايحي الخامسة saihikamsa@yahoo.fr

1. مقدمة:

لقد تزامنت بدايات التكامل الاقتصادي الأوروبي مع الإرهاصات الأولى لتأسيس النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف كإطار قانوني عالمي وحيد؛ يعمل على تحرير التجارة العالمية وعناصرها. غير أن طبيعة الالتزامات والمزايا للإتحاد الأوروبي والإطار التجاري الدولي متعدد الأطراف تثير مسألة التوافق والتضاد بين توجهات السياسة التجارية للسوق الأوروبية الموحدة وقوانين النظام التجاري الدولي الحالي الذي هو امتداد للجات، ومن هنا يمكن طرح **الإشكال الرئيسي التالي:**

هل تعيق القواعد التجارية للاتحاد الأوربي تحرير التجارة العالمية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ؟

وللإجابة على هاته الإشكالية تم وضع الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يتبع الاتحاد الأوروبي سياسة تجارية حمائية لبعض المنتجات خاصة المنتجات الزراعية.

الفرضية الثانية: تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى تحرير التجارة العالمية.

الفرضية الثالثة: القواعد التجارية للاتحاد الأوروبي تعيق تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تسليط الضوء على دور التكتلات الاقتصادية في إعاقة تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

أما **أهمية هذه الدراسة** تظهر في تسليط الضوء على القيود التجارية التي تضعها التكتلات الاقتصادية الاتحاد الأوروبي كنموذج وتعيق عمل المنظمة العالمية للتجارة.

2. التكامل الاقتصادي الإقليمي الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، معتمدة على الأسلوب المرحلي في بناء تكاملها الاقتصادي، لتصل به إلى ما هي عليه اليوم ويمكن التمييز بين المراحل التالية:

1.2 الاتحاد الجمركي:

تجسد باقتراح من "روبرت شومان" وزير خارجية فرنسا؛ حيث استهدف إنشاء اتحاد جمركي كمرحلة انتقالية تمتد إلى 12 أو 15 سنة ممهدة لإنشاء سوق مشتركة للفحم والفولاذ وتشمل بضائع وخدمات أيضا للدول الأعضاء (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لكسمبورج، هولندا، إيطاليا) (غسان العزي، 2002، ص 65)، وتم تبني الاقتراح على إثر توقيع معاهدة روما والتي دخلت حيز التنفيذ في1958/01/01م، وقد نصت على ضرورة إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء، إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق، وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء، إلغاء العقبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل و رأس المال وقد تحقق الاتحاد الجمركي في غضون عشر سنوات ونصف من اتفاقية روما.

2.2 مرحلة السوق المشتركة:

خُصصت العشرون سنة الموالية من قيام الاتحاد الجمركي لتحرير حركة انتقال عوامل الإنتاج وبناء أوروبا موحدة، وقد أصدرت المفوضية إعلانا في 1968/08/01 تحدد فيه أهداف هذه المرحلة بإقامة: الاتحاد الاقتصادي؛ إقامة الاتحاد السياسي؛ تقويم العلاقات الخارجية ومعالجة القضايا الإنسانية (محمود محمد الإمام، 1998، ص 141).

في إطار الاتحاد الاقتصادي وفي ديسمبر 1978 أقر رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية إنشاء نظام النقد الأوروبي الذي يقوم على ثلاث محاور: آليات الصرف، آليات الائتمان، وحدة النقد الأوروبية "الإيكو" (محمد زيدان، رشيد إدريس، 2005).

3.2 السوق الموحدة:

تم إعداد "الكتاب الأبيض" متضمنا 279 توجيها يستهدف إقامة السوق الأوروبية الموحدة بحلول عام 1992 (كامل البكري، 2001، ص 179). وتم إقراره من طرف المجلس الأوروبي في لكسمبورغ في 1985/12/02، ويهدف إلى تكوين سوق مصرفية أوروبية موحدة؛ خلق سوق تجارية أوروبية موحدة، توجه اجتماعي أوروبي موحد، وضع سياسة أوروبية موحدة خاصة بالتطورات العلمية والتكنولوجية والبيئة، بغرض إزالة جميع القيود والعوائق الاقتصادية والتجارية والفنية والمالية بين الدول الأعضاء بنهاية عام 1992، لكي تصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا موحدا (علي عبد الفتاح أبو شرار، 2007، ص 407).

4.2 الاتحاد الأوروبي:

أصبح الاتحاد الأوروبي ساري المفعول في نوفمبر1993، طبقا لنصوص معاهدة ماستريخت 1992 التي وقعتها اثنتي عشر دولة بهولندا، محققا حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء، وقابل للزيادة العضوية إذ بلغ عدد أعضائه 15 عضو سنة 1995، ثم 25 عضو سنة 2005، و27 عضو سنة2007 ويتوقع أن تصبح 28 عضو سنة2013 بانضمام كرواتيا (http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do)، استهدفت معاهدة ماستريخت التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء وإقامة الوحدة النقدية الكاملة على ثلاث مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 01 /1999/01 يتحكم في إصدار العملة الموحدة (حسين عمر، 1997، ص 46).

5.2 توجهات المشاركة التجارية الأوروبية:

عملت الجماعة الأوروبية على إنشاء مناطق تجارية حرة لتوسيع أسواق منتجاتها وتصريف فوائضها الإنتاجية، فأبرمت مؤتمر برشلونة الذي عقد أيام 28/27 نوفمبر 1995 مع دول جنوب المتوسط، وضعت فيه الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي سياسي اجتماعي ثقافي لأجل الوصول إلى منطقة حرة أور ومتوسطية في غضون 2010، يتم فيها إزالة مختلف القيود

المفروضة على حرية تنقل المنتجات (الزراعية، الصناعية) ورؤوس الأموال. كما توجه الاتحاد الأوروبي إلى القارة الآسيوية وأمريكا اللاتينية لإنشاء ترتيبات خاصة بالتكامل الاقتصادي القاري، لتعزيز التجارة الخارجية من خلال توقيع مجموعة اتفاقيات للتجارة التفضيلية في إطار المنظمة العالمية للتجارة (سامي حاتم العفيفي، ص 352).

3. السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي

حددت نصوص معاهدة روما أدوات السياسة التجارية بين الدول الأعضاء من جهة وبين الأعضاء والدول الغير أعضاء، نوردها فيما يلي:

1.3 السياسة التجارية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي:

انتهج الاتحاد الأوروبي سياسة تجارية متحررة من كل القيود الجمركية والغير جمركية في تجارته البينية بغرض توحيد شروط المنافسة لدمج الأسواق الأوروبية لإحداث تنمية اقتصادية، حيث أقرت معاهدة روما السياسة التجارية البينية على النحو التالي:

1.1.3 النظام الجمركي بين دول الاتحاد الأوروبي:

نصت معاهدة روما بأحكام قاطعة على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء خلال فترة انتقالية تمتد من أول جانفي1958 حتى جانفي 1970 (بهيج شعبان، بدون سنة نشر، ص: 53) ، غير أن التطبيق العملي أظهر جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة فبلغت نسبة التخفيضات الجمركية 80٪ في أول جانفي 1966 وهي نسبة أكبر مما كان مقدرا لها في المعاهدة، فقد كان التخفيض الواجب بلوغه في هذا التاريخ طبقا لأحكام المعاهدة هو 60٪، ثم خفض إلى 5٪ سنة 1967 وأعقبه تخفيض آخر بمقدار 15٪ سنة 1968 ما يعني إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.(سامي حاتم العفيفي،ص173)

2.1.3 الإعانات والمساعدات:

تم إلغاء مختلف أشكال الدعم والإعانات التي من شأنها أن تلحق أضرار بالمبادلات البينية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتهدد المنافسة بين الشركات، وتقتصر الإعانات على ما شملته

معاهدة روما لتنفيذ السياسات المشتركة وأهمها مساعدات لتشجيع التنمية الاقتصادية في مناطق يكون اقتصادها غير نام بشكل كاف ومساعدات لتشجيع تنفيذ المشاريع ذات الفائدة الأوروبية المشتركة (بهيج شعبان، دون سنة نشر، ص ص: 73-74).

3.1.3 إلغاء القيود الكمية داخل الاتحاد:

وهي مجموعة المعايير التي تتعلق بالمواصفات الأساسية للمنتج ومرتبطة بقواعد الصحة العامة وحماية البيئة وحماية المستهلك، وتستخدم كشرط أساسي لدخول الأسواق البينية للاتحاد الأوروبي، وألغيت بموجب نصوص معاهدة روما لإقامة السوق الأوروبية المشتركة، وفق مبدأين أساسيين هما:

– مبدأ التوافق: ويعني إيجاد مستوى متفق عليه بين أعضاء الاتحاد الأوروبي من القيود الفنية والمادية (سمير محمد عبد العزيز، ص 136).

– مبدأ الاعتراف المتبادل: ويقصد به قبول المعايير السائدة في الدول الأعضاء الأخرى، فلا يمكن لأي دولة عضو منع استيراد منتج متداول بين الأعضاء حتى لو كان لا يتوافق مع المعايير المحلية (مورد خاي كريانين، 2007، ص 181).

إن السياسة التجارية البينية للاتحاد الأوروبي مكنت الدول الأعضاء من تحقيق قفزة اقتصادية نوعية تضاعفت فيها المبادلات التجارية والاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء فقد تضاعفت المبادلات التجارية ثلاث مرات ما بين عامي 1958 و1972 وتضاعفت تسع مرات ما بين 1968 و1992 (مدني لخضر، 2005 - 2006، ص 104).

2.3 السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول الغير أعضاء:

اعتمد الاتحاد الأوروبي في سياسته التجارية على أدوات مختلفة في حماية منشآته من المنافسة الأجنبية، نبينها فيما يلي:

1.2.3السياسة الجمركية الأوربية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول الغير أعضاء:

تختلف نسب فرض الرسوم الجمركية حسب القطاع الاقتصادي للاتحاد الأوروبي حسب القطاعات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي لذا نعمد إلى إبرازها حسب أهم القطاعات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

2.2.3 التعريفة الجمركية والدعم في إطار السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية:

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية لذا عملت جاهدة إلى وضع سياسة زراعية مشتركة عام 1960، تطبيقا لما جاء في نصوص معاهدة روما لإقامة سوق مشتركة، وتقوم السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي على أساسين مهمين هما: تحديد أسعار مشتركة للمنتجات مرتفعة نسبيا (عادة أعلى من السعر الدولي)، ثم تفرض رسوم جمركية على المنتجات الزراعية المستورد من خارج الاتحاد بحيث يجعل سعر هذه المنتجات المستوردة مساو دائما للأسعار المرتفعة المقررة داخل الاتحاد الأوروبي وهو ما يسمى بـ: " رسوم الاستيراد المتغيرة"، كما تتضمن السياسة الزراعية تقديم دعم زراعي مرتفع ساهم في تكوين فوائض زراعية ضخمة داخل المجموعة الأوروبية توجه إلى التصدير من خلال تقديم دعم لها فقد وصلت قيمة الدعم سنة 1995 إلى 50٪ من قيمة الإنتاج الزراعي (كامل البكري ، 2001، ص 176).

الجدول 1: حجم الدعم المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي للمنتجات الفلاحية

(بوحدة المليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم الدعم	89	85	101	122	149	134

المصدر:محمد علي محمد، " مؤشرات الدعم الزراعي– تقديرات دعم المنتج – تقديرات الدعم الكلية"، المرآز الوطني للسياسات الزراعية، بدون بلد نشر، 2008، ص 06.

يشير الجدول إلى ضخامة المعونات التي تعمل على تكوين فوائض إنتاجية ومنح المنتجات الفلاحية ميزة تنافسية في الأسواق العالمية حيث بلغت قيمة الصادرات الفلاحية

الأوروبية 134 مليار دولار عام 2010 بفائض تجاري قدر بـ 6 مليارات يورو واحتل النبيذ المرتبة الأولى بقيمة 4.6 مليار يورو ثم القمح بـ 3.4 مليار يورو (http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php?p=7202096).

وكانت النتيجة النهائية لهذه السياسة الزراعية المشتركة هي التضحية بمصالح المستهلكين لصالح المزارعين في الجماعة الأوروبية بصفة عامة ولصالح المزارعين الفرنسيين بصفة خاصة (علي عبد الفتاح أبو شرار، 2007، ص 41).

أما على الصعيد العالمي فإن الفائض الإنتاجي الزراعي مكن من زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأوروبية في الأسواق الخارجية وسبب حالة من الإغراق المستمر في الأسواق العالمية.

3.2.3 التعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية:

عمد الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض الرسوم الجمركية عدة مرات في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (الجات)، حيث بلغ متوسط نسب التخفيض للرسوم الجمركية في القطاع الصناعي (20٪، 35٪، 30٪) إلى متوسط 4.5٪.

وترتبط التعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على منتجات الدول الأخرى بدرجة التصنيع، فكلما زادت درجة التصنيع في هذه المنتجات كلما ارتفعت معها نسب الرسوم الجمركية والمثال التالي للرسوم الجمركية المطبقة على كل من منتجات القطن والجلد سواء كانت مواد خام أو نصف مصنعة أو تامة الصنع يوضح تصاعد التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية.

الجدول 2: يوضح تصاعد التعريفة الجمركية للمنتجات المصنعة (الجلد والقطن)

للاتحاد الأوروبي.

البيان	القطن		الجلد
المادة الخام	٪0	٪0	٪0
منتوج نصف مصنع	٪7	٪23	٪3.7
منتوج تام الصنع	٪14	٪29	٪4.3

المصدر: مدني لخضر، مرجع سابق، ص: 87.

إن تصاعد التعريفة الجمركية وفق درجة التصنيع يهدف إلى حماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية ووضع المنتج الأجنبي المصنع أو النصف مصنع في حالة حرجة ما يدفع بالمصدرين والمنتجين التخلي عن توجيه المنتج للسوق الأوربي لتتجنب الرسوم الجمركية المفروضة عليها، والتوجه إلى تصدير المواد الأولية لسهولة دخولها أسواق الاتحاد الأوربي. ما يلحق أضرار بالمنتجات المصنعة للدول النامية؛ فمن جهة الرسوم الجمركية العالية ومن جهة أخرى عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوربية من حيث الجودة.

4.2.3 استيراد التجهيزات المجمعة من خارج الاتحاد:

توجد هذه الصورة من التشريع في البلدان المتطورة ويعتمدها الاتحاد الأوروبي، حيث معدل التعريفة على السلع المستوردة أقل من معدل التعريفة المدرجة في الجداول الرسمية شريطة أن تحتوي هذه السلع على مكونات من صنع الاتحاد الأوروبي.

5.2.3 النظام المعمم للتفضيلات الجمركية:

يقدم الاتحاد الأوروبي تفضيلات جمركية للدول النامية منذ 1971 وتشمل أكثر من 170 دولة ومن بينها الدول العربية وأهم محاور النظام التفضيلي هي: (مورد خاي كريانين، 2007، ص 181)

- اختلاف الترتيبات التفضيلية حسب قائمة المنتجات وحسب قائمة الدول.

- كل السلع المصنعة وشبه مصنعة تمنح حق الدخول بدون أي رسوم جمركية إلى الاتحاد، مع استثناء بعض المنتجات من النظام التفضيلي الأوروبي كونها حساسة ويمكن أن تهدد أسواق الاتحاد الأوروبي وتقدر بـ 550 منتج موزع على المنتجات الزراعية والنسيجية والأحذية.
- تحديد كميات معينة من المنتجات للدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية، وفي حالة تعدي هذه الكمية تخسر الدولة المعاملة التفضيلية، فقد حدد الاتحاد الأوروبي سنة 2005 المعاملة التفضيلية لكل من الهند والصين بنسبة 15٪ من السوق الأوروبي في أي منتج وفي حالة تعدي النسبة تخسر المعاملة التفضيلية، وفيما يخص المعاملة التفضيلية للمنتجات النسيجية فقد حددها الاتحاد الأوروبي بنسبة 12.5٪ من السوق الأوروبية ويشترّط الاتحاد الأوروبي للاستفادة من النظام التفضيلي أن يتم شحن المنتجات بصورة مباشرة إلى الاتحاد الأوروبي وأن تستوفي المنتجات شروط قواعد المنشأ.

6.2.3 اتفاقيات الشراكة الأوروبية:

في إطار سياستها التجارية الخارجية والعمل على التحكم في المبادلات التجارية العالمية من خلال إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها والسيطرة عليها، عمدت المجموعة الأوروبية إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات الدولية التجارية مع دول حوض البحر المتوسط والبحر الكاريبي والباسيفيك ودول افريقية لإيجاد مناطق تجارية حرة على أسس إقليمية تقوم على ثلاثة ركائز: (عايد لمين، 2004/2003، ص 155)

- **التفضيلات التجارية:**

إذ تفتح هذه الاتفاقيات سوق يضم أكثر من 400 مليون مستهلك لمنتوجات هذه الدول، وتقترح تحرير كلي خاص بالمنتوجات الصناعية باستثناء المواد النفطية المكررة، وبعض أنواع النسيج التي هي في الحقيقة المنتوجات الوحيدة تقريبا التي تصدرها هذه الدول، أما في القطاع الفلاحي فالشروط كانت غير مشجعة، وجاء انضمام اليونان ثم إسبانيا والبرتغال خاصة ليعقد الأمور في هذا المجال.

- **التعاون المالي والتقني:**

أبرمت اتفاقيات التعاون سنة 1969، تقترح مساهمة مالية، من أجل مساعدة الدول المتوسطية في إحداث تنمية اقتصادية.

- **التعاون في مجال اليد العاملة:**

تقترح الاتفاقيات إجراءات خاصة يفترض أن تضمن للعمال المهاجرين شروط العمل الملائمة وكذا الحماية الاجتماعية المساوية للعمال الأوربيين.

7.2.3 القيود الغير جمركية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول الغير أعضاء:

– دعم الصادرات:

يدعم الاتحاد الأوروبي الصادرات وفق أسلوبين غير مباشرين هما:

- **قرض المشتري:** حيث يمنح للمشتري الأجنبي قرضا بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق، لتمويل مشتريات من الاتحاد الأوروبي وخاصة منها للمعدات الرأسمالية مثل الطائرات، وقيمة الدعم تتمثل في الفرق بين سعري الفائدة.

- **منح البحث والتطوير:** يقدم الاتحاد الأوروبي منح لدعم البحث والتطوير لمنتجيه خاصة في المنتجات العالية التكنولوجيا وذلك لتخفيض التكاليف والاستفادة من وفورات الحجم.

– القيود الطوعية على الصادرات:

وهي اتفاقية ثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودولة غير عضو، حيث تقوم الدولة المصدرة للاتحاد الأوروبي بوضع حد لصادراتها طوعا، تحت ضغط المنتجين الأوروبيين لتحسين الوضع التنافسي لتلك الصناعات ، والدافع الأساسي هو خوف المصدر من التعرض إلى فرض حصص على منتجاته من الدول المستوردة.

– الإغراق:

يميل الاتحاد الأوروبي إلى الإغراق المستمر خاصة في المنتجات الزراعية، وقد شكل هذا الموضوع نزاع حاد بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في جولة الأورغواي وحتى خلال المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة. ويتهم كل منهما الآخر بالإغراق ويتم فرض رسوم مكافح الإغراق من كليهما. (ضياء مجيد الموسوي، 2007، ص ص: 153،154).

– معايير الصحة والبيئة والسلامة:

يفرض الاتحاد الأوروبي معايير معينة على المنتجات الواردة إليه من خارج دول الاتحاد الأوروبي تتعلق بحماية صحة وملائمة المواطنين، ولكن تحمل في طياتها قيود مانعة لدخول الأسواق الأوربية مثل: قيود استيراد اللحم الذي يحتوي على إضافات هرمونية والقيود على استيراد السيارات التي تستخدم وقود " الديزل " بحجة حماية البيئة من التلوث.

4. الأحكام التجارية الخاصة بنشاط التكتلات الاقتصادية الدولية في إطار OMC

1.4 الاتفاق العام للتعريفات والتجارة وظاهرة التكتلات الاقتصادية:

تضمنت المادة 24 من الجات الشروط التي تلزم الدول الأعضاء في اتفاقيات تجارية إقليمية تطبيقها.

1.1.4 الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي للتجمعات الاقتصادية الإقليمية الدولية:

وتتضمن التزامات هي: (إكرام عبد الرحيم، 2002، ص ص: 175–178)

– يتعلق بالتزام الدول الأعضاء بتحرير المبادلات التجارية الأساسية فيما بينها: هذه القاعدة تحضر مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية المقتصرة على بعض المنتجات مثل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب.

– الالتزام بتقديم برنامج لتأسيس التكتل: المادة(24) فقرة (5) اشترطت الجات ضرورة تقديم أعضاء التجمع الإقليمي من الاتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة برنامجا لمجلس التجارة في السلع يتضمن خطوات تأسيس المرحلي للتكامل الاقتصادي في إطار محدد وكاف

للتعرف على مضمون تدابير إنشاء منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي، وتحديد فترة معقولة للمدة التي سيتم فيها إنجاز التكتل الإقليمي.

1.2.4 الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي للتجمعات الإقليمية الاقتصادية الدولية:

وتضم:

– **الالتزام بعدم التأثير سلبا على مسار التدفقات للمبادلات التجارية الدولية:** ورد في المادة (24) الفقرة (4)، ويلزم مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية عدم المساس بتجارة الدول الأخرى الغير أعضاء، بمعنى أن يستوجب على التكتلات الاقتصادية أن تعمل على خلق التجارة وتنميتها لا على تحويلها.

– **الإلزام بعدم زيادة العوائق تجاه الدول الأخرى:** حسب المادة (24) الفقرة(5)، فإنه يستوجب الالتزام العام المفروض عند إنشاء اندماجات اقتصادية جهوية بعدم فرض أو مضاعفة القيود التجارية المفروضة على المبادلات التجارية للدول الأخرى، وبالتالي لا يمكن زيادة مستوى الحقوق الجمركية بأكثر مما كانت عليه من قبل، بغرض تفادي أي تمييز للمنتجات قد يحدث عند إنشاء اتفاقيات إقليمية، تجنبا لتحويل مجرى التجارة الدولية واستخدام التعريفة الخارجية أداة للمساومة، ويتم ذلك من خلال:

– أن تكون الرسوم الجمركية والتنظيمات التجارية المشتركة لكل دولة من الدول الأعضاء معادلة أو مماثلة في جوهرها.

– أن يتم وضع تعريفة مشتركة للاتحاد باستخلاص متوسط التعريفات القائمة، من أجل تلافي اختلافات وصعوبات في تقرير هذه الرسوم.

– **شروط أخرى:**

هناك شروط أخرى تتعلق بنشاط التكتلات الاقتصادية الدولية وردت في:

المادة 25: سمحت للأطراف المتعاقدة أن تعمل بالاشتراك من خلال هذه المادة التصويت بأغلبية 3/2، لتزودهم بالمتنازلين عن الالتزامات المعلنة في الاتفاقية العامة في مناسبات

عديدة، وهذا الشرط قد تم تبنيه ليجيز الاتفاقية العامة مثل الرسوم الجمركية الفرنسية مع إيطاليا سنة 1947.

المادة 28: وتتعلق بالخطط التعويضية عند تعديل أو استرداد امتيازات التفاوض السابقة مع الأطراف المتعاقدة مثل الأعمال التي تحدث عند قيام اتحاد جمركي جديد، وعندما تنال الأطراف المتعاقدة العضوية لوجود الاتحادات الجمركية، مثلا حالة الرسوم التقيدية الأكثر والأعلى والتنظيمات التجارية التي تستبدل بأخرى موجودة فإنه ستجرى مفاوضات مع الشركاء التجاريين الرئيسين الذين يكونوا موردين رئيسيين (جمال الجويدان الجمل، 2006، ص ص: 177-178).

- **جولة الأورغواي ووثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الرابع والعشرين:**

في إطار وثيقة التفاهم المتعلقة بتفسير المادة 24 حددت الفقرة الثالثة توضيح التزامات الأعضاء بالنسبة للإخطار والشفافية والأحكام المتعلقة بتوافر المعلومات، دون تغيير في القواعد الأساسية لقواعد الجات، فلقد نصت المذكرة على ألا تستمر الترتيبات الانتقالية لأكثر من عشر سنوات، وعلى العضو أن يقدم شرحا كاملا للمجلس في حالة تجاوز السنوات العشر قبل التطبيق الكامل للترتيبات التفضيلية، والبدء في تعميمها على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية من غير أعضاء التكتل، عملات بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وأحكام عدم التمييز (أسامة المجدوب، 2001، ص 181)، كما تضع مذكرة التفاهم أحكاما تتعلق بمناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية بموجب الفقرة 5 البند (أ) من المادة 24 يجب أن تستند فيما يتعلق بالرسوم والأعباء إلى تقدير شامل للمتوسط المرجع للفئات التعريفية والرسوم الجمركية المحصلة، ويستند التقرير إلى إحصاءات الاستيراد عن فترة نموذجية سابقة يقدمها الاتحاد الجمركي، على أساس البند الجمركي وبالقيم والكميات الموزعة بحسب بلدان المنشأ الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة (إكرام عبد الرحيم ، 2002، ص 179). وتتم مراقبة تحقيق شروط تأسيس الاتحادات الجمركية ومناطق

التجارة الحرة من خلال نظام تعتمده متابعة الاتفاقيات التجارية الإقليمية يتمثل في مجموعة الإخطارات والتقارير التي ترد من الدول أعضاء التجمع الإقليمي.

5. آثار الاتحاد الأوربي على النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف

لعب الاتحاد الأوروبي دور كبير في نشأة المنظمة العالمية للتجارة فهو أحد الأطراف المساندة لتأسيس النظام التجاري الدولي، من خلال مساهماته في تقديم تنازلات وامتيازات تجارية في إطار تحرير التجارة العالمية خلال جولات الجات الثمانية، من جهة أخرى عوض أن يتم التفاوض مع كل دولة من دول الاتحاد على حدا فإن الاتحاد الأوروبي سهل عملية التفاوض في إطار جولات الجات كون التفاوض يتم مع دول الاتحاد ككيان واحد.

1.5 آثار الاتحاد الأوروبي على نتائج النظام التجاري متعدد الأطراف

قدمت الجماعة الأوروبية امتيازات في إطار الجات للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة والمتضررين من قيام الجماعة الاقتصادية الأوربية وهذا إثر انعقاد الجولة الخامسة للجات خلال الفترة 1961- 1962، واصل الاتحاد الأوروبي تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية خلال الجولات اللاحقة، فقد بلغ معدل الضرائب المفروضة 4.7٪ في جولة طوكيو وبنسبة تخفيض قدرت بـ 29٪ عن عما كانت عليه قبل جولة طوكيو (علي عبد الفتاح أبو شرار، 2007، ص ص: 423، 424). في حين رفضت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إدراج الملف الزراعي خلال جولة طوكيو وعدم قبولها أي إصلاح يجري على سياساتها الزراعية المشتركة، فقد كانت الجماعة معتزمة الاستمرار في فرض الرسوم المتغيرة على الواردات من السلع الزراعية وتقديم الدعم المتغير للصادرات الزراعية للحفاظ على العلاقة التفضيلية بين بلدانها الأعضاء وعلى الدعم الكبير المقدم للمنتجات الزراعية المحلية وهو ما حقق لها فوائض إنتاجية خلال الفترة 1981- 1985 أين انتقلت حصة الاتحاد الأوروبي من 12٪ إلى 17٪ من إجمالي الصادرات الزراعية العالمية في حين تراجع الفائض التجاري للمنتجات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة من نسبة 50٪ إلى نسبة 25٪ وهو ما دفع بالولايات المتحدة إدراج الملف الزراعي

خلال جولة الأورغواي (محمد طوبا أونغون، 2003، ص 84)، وقد ساهم قبول الاتحاد الأوروبي للمقترحات المقدمة في المجال الزراعي من اتفاقيات الأورغواي إلى ميلاد النظام التجاري العالمي الجديد. وعلى الرغم من التنازل الذي قدمه الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الزراعة ضمن جولة الأورغواي فإن هذا لا يعني قبول الاتحاد الأوروبي تحرير القطاع الزراعي بل لا يزال يتدخل في إنتاج وتجارة المنتجات الزراعية أساسا من خلال دعم الأسعار والإعانات ومن بين أهم المنتجات التي ركز عليها هي: القمح، اللحوم، السكر. كما لوحظ أن الاتحاد الأوروبي يبالغ في استخدام إجراءات الوقائية والأمن والسلامة النباتية في إطار المنظمة العالمية للتجارة لتقييد وارداتها من المنتجات الزراعية فهي تضع تعريفات جمركية جد عالية كتعويض لنظام الدعم.

وعن نتائج أعمال المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة فإن المؤتمرين الوزاريين الأول والثاني جاءا ليقيما عمل المنظمة العالمية للتجارة ويبحثا عن فرص جديدة لفتح أسواق الدول النامية ووضع حواجز جديدة أمام منتجاتها للوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، من خلال طرح مواضع جديدة تزيد من القدرة التنافسية للدول المتقدمة مثل: التجارة الإلكترونية، المزيد من تحرير تجارة الخدمات. أما ما تلاهما من مؤتمرات فقد برز تضارب قوي بين المصالح القومية الأمريكية ومصالح الإتحاد الأوروبي وذلك خلال مؤتمر سياتل أين ظهر تنافس أمريكي أوروبي حول القضايا الأساسية (معايير العمل، تحرير التجارة في الخدمات، مكافحة الإغراق، الهندسة الوراثية، حماية البيئة، والمشتريات الحكومية وكذا التجارة الالكترونية، مع الربط بين التجارة وحقوق العمال) وسعي كل منهما للحصول على حلفاء لتأييد خططهما، فلقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى تقوية مركزه التفاوضي من خلال البحث عن أوسع دعم من الأعضاء المشاركين بتوسيع أجندة المفاوضات لتشمل أكبر قدر من القضايا وهو ما فُسِّر بمحاولة تمييع المطلب الأمريكي بفتح الأسواق الزراعية الأوربية وتحويل الانتباه عن الملف الزراعي وقد نجحت المجموعة الأوروبية في ذلك حيث فشل مؤتمر سياتل ولم يخرج بأي توصيات ملزمة تتعلق بالملف الزراعي الأوروبي (ضياء مجيد

الموسوي، 2007، ص 163). وهذا ما ميز بقية المؤتمرات الوزارية اللاحقة التي أصيبت بفشل وخيبة الأمل فمؤتمر الدوحة رغم أهمية القضايا التي تناولها فإنه لم يحقق أي أمال ترجى لتحرير التجارة الدولية، وفي إطار هذا المؤتمر نجد الاتحاد الأوروبي قد قدم المزيد من التنازلات التعريفية للدول النامية المنضوية تحت اتفاقية 'لومي". أما بقية المؤتمرات فجاءت للبحث في توصيات والتفاوض حول المواضيع المدرجة ضمن مؤتمر الدوحة.

2.5 أثر الاتحاد الأوروبي على حجم التبادل التجاري العالمي:

تظهر أهمية الاتحاد الأوروبي من خلال حجم حصته في المبادلات التجارية الدولية والتي تبلغ نسبة 40% سنة 2004 (م1ع). وتمثل المبادلات بين الدول الأعضاء 1/4 المبادلات العالمية. ويتعامل الاتحاد الأوربي مع أغلب دول العالم، ويتميز بميزان تجاري متوازن مع الدول المتقدمة، وإيجابي مع الدول المتخلفة، وفي ما يلي نورد أهم الشركاء التجاريين له خلال سنتي 2007 و2009:

الشكل 1: يوضح: أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوربي (بوحدة المليون يورو)

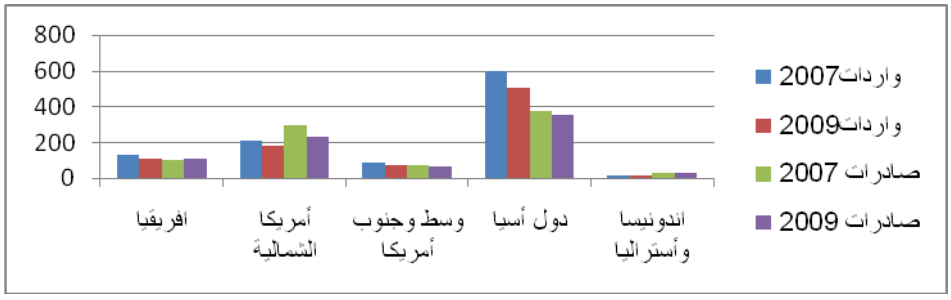

SOURCE: Eurostat Statistical Books,Exteral and Intra-EU Trade A Statistical Yearbook, Data 2004 - 2009, 2010 Edition; PP:14/16

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي أهم شريك للاتحاد إذ تفوق صادراتها للاتحاد الأوروبي نسبة 20٪ من التجارة الخارجية للاتحاد، تليها دول شرق أسيا ثم دول جنوب المتوسط، وأهم المنتجات التي يتاجر بها يوضحها الجدول الموالي:

الجدول 3: أهم صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006– 2010

الوحدة المليون يورو.

المنتجات	2006		2008		2010	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
مواد فلاحية	75.441.1	99.257.4	87.334.6	118.480.8	98.200.2	115.990.6
محروقات ومعادن	87.888.2	413.501.7	117.497.3	533.645.9	111.586.2	453.657.7
كيماوية	184.570.0	109.218.2	198.793.4	124.294.6	235.892.6	137.454.6
معدات نقل	504.301.1	403.032.9	569.200.7	415.535.7	572.993.4	443.541.6
أجهزة الكترونية	239.802.6	128.218.3	289.039.2	144.764.7	283.802.7	141.600.0
منسوجات	33.938.9	78.462.6	35.435.4	82.569.8	32.633.3	86.279.9
منتجات أخرى	33.652.1	28.915.5	42.220.7	38.003.0	41.075.7	28.486.0

المصدر: تقرير المكتب الإحصائي الأوربي، (يوروستات)، جوان 2011.

- **تطور حجم التجارة الخارجية للاتحاد:** خلال الفترة (2004 -2010) وذلك بمقارنتها بحجم التجارة العالمية من خلال البيانات التالية:

الجدول 4: تطور صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي مقارنة بالصادرات والواردات العالمية خلال الفترة (2000–2010) بوحدة (المليون يورو)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ص.إ.أ	942.0	985.8	997.6	979.6	969.3	10714	1183.9	1240.6	1309.9	1079.2	1349.2
ص.ع	5102.4	5035.0	4976.8	4828.4	5070.0	5895.4	6779.2	7129.2	7862.8	6393.8	8439.2
٪	18.5	19.6	20	20.3	19.1	18.1	17.5	17.4	16.7	17.2	16
و.إ.أ	18.5	19.6	20	20.3	19.1	18.1	17.5	17.4	16.7	17.2	16
و.ع	5384.8	5383.1	5256.8	5059.0	5395.2	6253.0	7143.5	7508.1	8205.1	6693.7	8713.9
٪	19.2	19.1	18.8	19.5	19.1	18.9	19.00	19.1	19.1	18.00	17.30

SOURCE: Eurostat Statistical Books, Exteral and Intra-EU Trade A Statistical Yearbook, Data 1958 - 2010, 2011Edition; PP:14/16

نلاحظ من خلال البيانات السابقة أن حجم الصادرات والواردات للاتحاد الأوربي هي في تطور مستمر باستثناء سنة 2009 أين شهدت هذه السنة انخفاضا في حجم الصادرات والواردات وتعود الأسباب في ذلك إلى انخفاض الطلب العالمي جراء الأزمة العالمية 2008، وقد

قدر متوسط نسبة حصة الاتحاد الأوربي من التجارة العالمية بـ 18.46٪ وهي تفوق بذلك حصة الولايات المتحدة الأمريكية من التجارة العالمية والمقدرة بـ:14 ٪ سنة 2009.

استطاع الاتحاد الأوروبي من رفع حجم تجارته الخارجية بفضل توجهاته المتعلقة بالسياسة التجارية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وقبول انضمام أعضاء جدد للاتحاد من جهة ومن جهة أخرى تخفيض الرسوم الجمركية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى عقد اتفاقيات شراكة مع عدة دول وأهمها دول جنوب المتوسط حيث يوضح الجدول الموالي ارتفاع حجم تجارة الاتحاد الأوروبي مع دول حوض المتوسط.

الجدول 5: يوضح تجارة الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط بوحدة المليار يورو.

	2006		2010	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الجزائر	10.00	24.20	15.50	21.1
مصر	9.10	7.70	14.90	7.20
المغرب	10.50	7.20	13.70	7.70
تونس	8.70	7.60	11.10	9.50
ليبيا	2.60	26.10	6.70	3.60
سوريا	3.00	3.50	3.10	3.60
لبنان	3.20	--	4.70	---
تركيا	50.00	41.70	61.30	42.3
اسرائيل	14.00	10.00	14.40	11.10

SOURCE: Eurostat Statistical Books, Exteral and Intra-EU Trade A Statistical Yearbook, Data 1958-2010,2011 Edition;PP:31/32.

وعلى الرغم من تزايد حجم التجارة الخارجية الأوروبية إلا أنه يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي ما يزال يعمل على الحد من الواردات الأجنبية إلى أسواقه فنجده مثلا يطبق الرسوم النوعية المرتبطة بأسعار الدخول للسلع الزراعية الطازجة وهو نظام يطبق على جميع الدول بدون استثناء ويتعلق بالمنتجات التالية:

الجدول 6: أسعار دخول لبعض المنتجات الزراعية الطازجة إلى الاتحاد الأوروبي.

المنتج	الطماطم	الخيار	أرضي الشوكي	الجزر	البرتقال	الكليمنتينا
الفترة	5/31-1/10	1/11-5/31	12/31-1/11	1/1-4/31، 1/10-4/20	5/31-1/12	2/28-1/11
سعر الدخول (يورو/100كلغ)	46	45	57	42	26	48

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة المملكة الأردنية الهاشمية، www.mit.govj/defauli.aspx?tabid=621، تاريخ الاطلاع: 2012/01/03 على الساعة:10:13.

هذا بالإضافة إلى قيام الاتحاد الأوروبي بتحديد سقوف كمية تدخل الأسواق الأوروبية من المنتجات الزراعية، فنجده يضع حصص كمية لسبع منتجات زراعية أردنية يوضحها الجدول التالي:

الجدول 7: الحصص الكمية التي يضعها الاتحاد الأوروبي لمنتجات زراعية أردنية 2010

	أزهار القطف	البطاطا	الثوم	الخيار	الحمضيات	الفرولة	زيت الزيتون
الكمية طن	12000	5000	1000	5000	8000	3000	12000

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة المملكة الأردنية الهاشمية، www.mit.govj/defauli.aspx?tabid=621، تاريخ الاطلاع: 2012/01/03 على الساعة:10:13.

حيث نجد الصادرات الأردنية المتوجهة نحو الاتحاد الأوروبي والتي تدخل في نطاق الكمية المحددة لا تفرض عليها رسوم جمركية في حين ما زاد عن هذه الكمية تفرض عليه رسوم جمركية بنسبة 10٪، ولا تتوقف الحمائية التجارية عند الكميات والرسوم الجمركية بل تبرز بشدة في صورة معايير الصحة والبيئة والسلامة حيث يلجأ إلى منع دخول المنتجات الأجنبية بحجة عدم مطابقة المنتوج للمعايير الصحة العالمية، وقد تأثرت بذلك صادرات العديد من الدول منها الصادرات الإيرانية والمصرية لمنتوجي الفستق والفول السوداني على الترتيب بحجة طرق الحفظ غير ملائمة للمنتوج تعرضه للتوكسينات الفطرية وهذا على الرغم من التدابير التي اتخذتها كلا من الدولتين (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، ص 44).

إن هذه الإجراءات الحمائية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي تخل بشروط المنافسة العادلة الدولية وتعيق الحرية التجارية الدولية، لذا تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أن تقييد الاتحاد الأوروبي للتجارة يؤثر سلبا على المبادلات التجارية العالمية ومكاسبها وعلى الإنقاص من فعالية النظام التجاري الدولي.

6. تحليل النتائج

من خلال الدراسة والتحليل للموضوع تم التوصل إلى أن :

- الاتحاد الأوروبي يعمل على تقييد المنتجات الزراعية والمنسوجات وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- المنظمة العالمية للتجارة هي عبارة عن إطار يهدف إلى توسيع حجم التجارة العالمية وهو ما يحقق الفرضية الثانية.
- في إطار الإمتيازات التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة فإن الاتحاد الأوروبي يستغل بنودها لتقييد التجارة العالمية في بعض المنتوجات مثل الزراعة والمنسوجات.

7. خاتمة

لقد ساهم الاتحاد الأوروبي في رفع حجم تجارته الخارجية والعالمية معا، إلا أن ممارساته الحمائية التي تظهر على مستوى عدة ملفات خاصة منها ملفي المنتجات الزراعية والمنسوجات تعمل على الحد من ازدياد حجم التجارة العالمية وإعاقة حركة التبادل الدولي الحر، لذا فهي تتنافى ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بشروط إقامة التكتلات الاقتصادية الدولية؛ خاصة منها الالتزام المتعلق بعدم زيادة العوائق التجارية تجاه الدول خارج التكتل الاقتصادي الدولي حسب المادة (24) الفقرة (05).

كما أن نظم التفضيلات التجارية المقدم في إطار الشراكة الأورو متوسطية والذي يقدمه الاتحاد الأوروبي يعمل على تحويل التجارة من خارج دول الشراكة إلى داخل دول الشراكة وهو

بذلك يتنافى والالتزام بعدم التأثير سلبا على مسار التدفقات للمبادلات التجارية الدولية الوارد في المادة(24) الفقرة (4).

وهذا ما خلق خلافات حادة في إطار التفاوض الدولي لتحرير المزيد من التجارة العالمية في ظل المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى إفشال المؤتمرات الوزارية الست الأخيرة، والإنقاص من جاذبية المنظمة العالمية للتجارة، حتى أن خلال الأزمة العالمية 2008 لم تستطع إيجاد حلول للحد من الحمائية المتزايدة.

تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في بعث الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الدولية، وذلك لتعظيم المكاسب، إلا أن السياسات التجارية المتسمة بالحمائية خاصة تلك التي تنتهجها الاتحادات الاقتصاد (الاتحاد الأوروبي) لابد أن تجد لها الحل من خلال مراقبة ومتابعة السياسات التجارية لها واتخاذ الإجراءات المناسبة لها حسب ما يقتضيه جهز فصل النزاعات للمنظمة العالمية للتجارة.

8. قائمة المراجع

1- غسان العزي، " اليورو ومستقبل الاتحاد الأوربي"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد:02، لبنان، أفريل 2002.

2- محمود محمد الإمام،" تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوربي –الدروس المستفادة للتكامل العربي–"، بحوث ودراسات المنظمة العربي للتنمية الإدارية، القاهرة ، 1998.

3- محمد زيدان، رشيد إدريس،" اليورو والنظام الاقتصادي العالمي: رهانات وتحديات"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، أيام 20/18 أفريل 2005.

4- كامل البكري، "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

5- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2007.

6- http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do? تاريخ الاطلاع: 2011/06/20 على الساعة: 09:20.

7- حسين عمر، "الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة"، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.

8- سامي حاتم العفيفي، ، " دراسات في الاقتصاد الدولي"، ط 4، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

9- بهيج شعبان، "السوق المشتركة الأوربية"، منشورات عويدات، لبنان، بدون سنة نشر.

10- مورد خاي كريانين،،" الاقتصاد الدولي مدخل السياسات"، تعريب: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.

11- مدني لخضر،" تطور السياسة التعريفية الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي"، مذكرة ماجيستير فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

12- http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php?p=7202096 تاريخ الاطلاع: 2011/06/19 على الساعة 11:35

13- عايد لمين، "الشراكة الأورو متوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر""، الماجيستير فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرجامعة الجزائر، 2004/2003.

14- ضياء مجيد الموسوي، " العولمة– اقتصاد السوق الحرة–"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2007.

15- إكرام عبد الرحيم، " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي – العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

16- جمال الجويدان الجمل، "التجارة الدولية"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.

17- أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"،ط2، الدار المصرية اللبنانية،2001.

18- محمد طوبا أونغون، " منظمة التجارة العالمية وبعض القضايا الهامة فيما يتعلق بالتجارة السلعية العالمية"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2003.

19- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الرئيسية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.